بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن الهيئة العامة لمجلس القضاء الحر المستقل

عندما قلنا (لا)للخائن،و عندما وقفنا في صف المظلوم،عندما أعلنا براءتنا من جرائم الظالم،لم نكن إلا منسجمين مع قناعاتنا،ومتوافقين مع المبادئ التي يفترض برجال القانون أن يتمسكوا بها،ولم يكن موقفنا إلا خطوة أولى كان من المفروض أن يتلوها العديد من الخطوات التي يجدر بنا كقضاة أن نقوم بها لنخدم الحق والثورة ولنرضي الله ثم الشعب الذي ننتمي إليه ونعمل لأجل سموه ورفعته.

ولتحقيق ذلك ولأن يد الله مع الجماعة كان لابد من تنظيم الصفوف وتأسيس مجلس يضم كل القضاة الذين وقفوا مع الحق فكان مجلسنا هذا الذي توسمنا فيه الخير وعلقنا عليه الكثير من الآمال ليقدم ما يتوجب عليه في مسار الثورة السورية المباركة،غير أن الخلافات كانت توهن من العزيمة وتحبط النفوس،فكان لابدّ من تجاوز مرحلة الوهن والإحباط عبر وضع النقاط على الحروف والبدء بتصحيح مسيرة المجلس نحو المأسسة الحقيقية تمهيداً لتحقيق الغايات المرجوة.

من هنا جاء مؤتمر الهيئة العامة الذي عقد في مقر المجلس بالريحانية منتصف الشهر الجاري كنقطة فاصلة في مسيرة القضاة الثوريين حيث اتسمت الحوارات فيه بالشفافية المطلقة وتمت مناقشة كافة الأخطاء التي أعاقت قيام المجلس بدوره الحقيقي المتوقع منه.

وقد حضر المؤتمر ٤٨ زميلاً أصالة ووكالة من أصل ٥٨ واختاروا حسب النظام الداخلي هيئة عليا جديدة برئاسة المستشار حسين العثمان وعضوية كل من الزملاء خير الله غنوم وعبد الحميد حمادة وناصر العبو ومالك حصرم .

ثم جرت انتخابات مجلس الإدارة الجديد فتم التوافق بالإجماع على الزملاء:

طه رشواني-عبد الإله الأحمد-مروان كعيد-خالد دعبول-محمد ساير-عبد الرزاق الحسين-إبراهيم حسين-حبوش لاطه-زياد باشا-علي النعسان-محمد عبد العزيز

إننا في الهيئة العامة لمجلس القضاء الحر المستقل وفي ختام أعمال مؤتمرنا المشار إليه رغبنا في توضيح العديد من النقاط للرأي العام الثوري داخل الوطن وخارجه لهذا فإننا نؤكد على ما يلي:

١-إن المجلس هو فصيل ثوري سلاحه العلم والقانون ،يتمتع باستقلالية كاملة ولا يتبع لأية جهة.

٢-يؤمن أعضاء المجلس بأن استقلالية القضاء ستضمن استقراراً سياسياً واجتماعياً لسوريا المستقبل وعليه فإن المجلس وبالتعاون مع سائر القوى والفعاليات العاملة في المجالين القانوني والسياسي سيسعى لوضع الأسس التي تكفل ولادة سلطة قضائية حقيقية تمارس دورها المطلوب في مرحلة الثورة والمرحلة الإنتقالية إلى أن ينتصر الشعب ويختار دستوراً للبلاد يكون معبراً عن تطلعاته وآماله.

٣-يستغرب أعضاء الهيئة العامة الزوابع التي أثارها البعض لتشويه سمعة المجلس بعد فشلهم في رهنه لخدمة أجندات جهات أخرى تسعى لاختصار السلطة القضائية في ذاتها دون أن تمتلك الشرعية ولا الإمكانيات العلمية والقانونية التي تؤهلها لذلك،ولهذا يؤكد أعضاء الهيئة العامة على ضرورة إجراء تقييم شامل لكل القرارات والمبادرات والإتفاقيات التي أبرمت في الفترة الماضية باسم المجلس بحيث يتم تصويب المعوج وإلغاء ما يجب إلغاؤه.

٤-تدعو الهيئة العامة وتناشد كافة الزملاء الذين لم ينضموا للمجلس حتى الآن اعتراضاً على طريقة العمل أن يبادروا للإنتساب إلى المجلس الذي سيكون بيتهم ومكانهم الطبيعي سيما وأن النية تتجه لتصحيح كل الأخطاء التي حالت دون أن يكون المجلس على قدر تطلعاتهم كما يناشد أعضاء الهيئة زملاءهم المنسحبين أو الذين طالتهم يد الإقصاء كي يعودوا إلى صفوف المجلس ويساهموا في مسيرته لأن المجلس ليس حكراً على فئة معينة .

٥-إن الهيئة العامة وإن كانت تترك الباب مفتوحاً أمام عودة الزملاء فإنها تطلب من كافة الجهات في الداخل والخارج أخذ العلم بأنه لا يحق لأحد أن يتحدث باسم المجلس إلا من اختارته الهيئة العامة من زملاء يشكلون جسم الهيئة العليا ومجلس الإدارة الجديد.

٦-تؤكد الهيئة العامة على أن علاقتها مع وزارة العدل في الحكومة المؤقتة هي علاقة تكاملية تقوم على التعاون ولا صحة لكل ما أثير حول وجود تدخل من الوزارة في عمل المجلس إلا إن كان البعض يفسر حضور زملائنا القضاة العاملين في الوزارة لاجتماع الهيئة بصفتهم أعضاء فيها تدخلاً؟؟

٧-تشكر الهيئة العامة مؤسسة أورينت على الخدمات الجليلة التي قدمتها وتقدمها لمجلس القضاء الحر المستقل وتتمنى أن تستمر هذه العلاقة لما فيه خير الثورة السورية المباركة.

٨-شكلت الهيئة العامة لجنة غايتها إعادة النظر في النظام الداخلي للمجلس بحيث يتم تلافي كافة الأخطاء التي اتضح من خلال المرحلة السابقة أنها تعرقل مسيرة المجلس.

إن أعضاء الهيئة العامة وهم يعاهدون الله ثم الشعب أن يكونوا في خدمة الثورة السورية ويعملون وفق مبادئها يدعون زملاءهم من القضاة الشرفاء الذين لم تمكنهم ظروفهم سابقاً من الخروج على الطاغية المجرم كي يسارعوا لقول كلمة الحق ويسحبوا الشرعية عن مجلس القضاء الأعلى المرتهن للنظام الأمني الاستبدادي وينضموا لزملائهم من القضاة الأحرار ،ويؤكد أعضاء الهيئة العامة أن مجلسهم سيسعى للقيام بكل ما من شأنه تكريس مبادئ العدل والمساواة ولوضع الأسس والدراسات التي تكفل لاحقاً قيام السلطة القضائية بواجباتها في بناء دولة القانون والمؤسسات ولن يدخر جهداً في فضح جرائم النظام الخائن وسوق كل أركانه إلى المحاكمة التي تضمن محاسبتهم عما اقترفوه بحق الوطن والشعب.

أعضاء الهيئة العامة لمجلس القضاء الحر المستقل-الريحانية أيار ٢٠١٤